العدد (2003) السنة الثامنة - الاثنين (3) كانون الثاني 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ارتفاع مبيعات البنك المركزي في مزاد العملة

□ بغداد / وكالات

أغلق البنك المركزي العراقي خامس جلسات أسبوعه المالي لبيع وشراء العملة الأجنبية والدولار بارتفاع مستوى مبيعاته من الدولار إلى ١٠٨ ملايين و٤٠٠ ألف دولار بسعر مستقر للصرف بلغ ١١٧٠ دينارا لكل دولار .

وذكر المكتب الإعلامي للبنك في نشرته أن المجموع الكلي لمبيعات البنك بلغت ٤٥٠ ألف دولار تعاملات نقدية سددها البنك نقداً بسعر مستقر للصرف بلغ ١١٨٣ دينارا لكل دولار بضمنها عمولة البنك البالغة ١٣ دينارا لكل دولار، ومبالغ محولة الى خارج البلد بلغت ١٠٧ ملايين و٩٥٠ ألف دولار سددها البنك نقداً بسعر مستقر للتحويل بلغ ١١٨٣ دينارا لكل دولار بضمنها عمولة البنك البالغة ١٣ دينارا لكل دولار.

مجلس النجف يحمل المالية مسؤولية عدم صرف الموازنة كاملة

□ النجف / وكالات

ذكر رئيس مجلس محافظة النجف فائد كاظم نون أن وزارة المالية الاتحادية تتحمل مسؤولية عدم صرف ميزانية النجف كاملة لعام ٢٠١٠، مما كبد المحافظة خسائر كبيرة جراء إعادة الأموال إلى الخزينة المركزية.وقال نون خلال لقائه عدداً من أعضاء مجلس النواب عن النجف، بحسب وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "المالية تتحمل مسؤولية عدم صرف ميزانية النجف كاملة لعام ٢٠١٠، الأمر الذي كبد المحافظة خسائر كبيرة".

وأضاف نون أن "عملية إطلاق الأموال من قبل وزارة المالية العراقية تستغرق أكثر من ستة أشهر من عمر السنة المالية الواحدة، مما يجعل إنفاق هذه الأموال في المدة المتبقية صعباً ومستحيلاً".

وطالب نون وزارة المالية بسرعة إطلاق أموال للسنة الحالية، فضلاً عن إعطاء حصة المحافظة من استحقاقها من إيرادات الزائرين والبالغة ٢٠ دولاراً أميركياً عن كل زائر، التي حرمت منها النجف وكربلاء السنة الماضية.ودعا في الوقت نفسه إلى تدوير الأموال المتبقية من ميزانية ٢٠١٠ إلى ميزانية هذا العام، مبيناً أن "النجف تشهد العديد من المناسبات الدينية خلال السنة، وتحتاج إلى الكثير من المشاريع الخدمية والعمرانية وتطوير البنى التحتية".

وكان مجلس محافظة النجف قرر في وقت سابق، استدعاء المحافظ وهيئة الإعمار في جلسة الأحد المقبل التاسع من الشهر الجاري، للوقوف على الأسباب التي أدت إلى عدم صرف كامل الموازنة في المشاريع مع حاجة المحافظة إليها.

من جانبه أوضح عضو المجلس، خالد الجشعمي في وقت سابق من الأسبوع الماضي لـ(آكانيوز) أن "هيئة الإعمار لم تصرف لميزانية النجف لعام ٢٠١٠ البالغة ١١٦مليار دينار سوى ٦٠ ملياراً فقط، مع حاجة المحافظة إلى مشاريع مهمة في القطاعات المختلفة".

عزت ذلك إلى ارتفاع الطلب عليه

النفط تتوقع ارتفاعاً في الأسعار العالمية خلال العام الجديد مع زيادة النمو الاقتصادي الآسيوي

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

توقعت وزارة النفط بقاء الأسعار في الأسواق العالمية خلال العام الحالي ٢٠١١ مرتفعة، بسبب ارتفاع الطلب عليه من قبل دول العالم، فيما أشارت إلى أن صادرات النفط العراقية للعام الحالي قد تتجاوز المليون و٩٠٠ ألف برميل يوميا.

وقال مدير شركة تسويق النفط (سومو) فلاح العامري لـ"السومرية نيوز"، إن "المؤشرات العالمية تشير إلى بقاء أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية مرتفعة خلال العام الحالي ٢٠١١، رغم تذبذبها بين فترة وأخرى"، مبينا أن "بقاء الارتفاع يأتي بسبب ارتفاع الطلب على النفط وخاصة في فصل الشتاء".

وأضاف العامري أن "النمو الاقتصادي الذي تشهده بعض دول شرق آسيا كالصين والهند، قد أدى إلى زيادة الطلب على النفط بشكل كبير، كما أدى إلى زيادة التنافس مع أكبر الدول العالمية استهلاكا للطاقة"، مشيرا إلى أن "الصين تتبع سياسة الخزين الاستراتيجي للنفط".

وكانت أسعار النفط قد شهدت ارتفاعا خلال الشهرين الماضيين إلى أكثر من ٩٠ دولارا في الأسواق النفطية العالمية، بعد أن كانت تتراوح بين ٦٠ و٧٠ دولارا بداية العام الماضي ٢٠١٠.

وتوقع العامري أن "يشهد بداية العام الحالي ارتفاعا أيضا في صادرات العراق النفطية من مليون و٩٠٠ ألف برميل يوميا ليصل إلى مليونين وأكثر خلال الأشهر القادمة خاصة بعد ارتفاع الإنتاج العراقي النفطي من حقوله النفطية والذي وصل إلى أكثر من مليونين و٦٠٠ ألف برميل يوميا خلال شهر كانون الأول الماضي".

وأشار مدير شركة تسويق النفط إلى أن "بعض الحقول النفطية الجنوبية قد بدأت تشهد فعلا زيادة مقدارها عشرة إلى ١٣ ٪ من إنتاجها النفطي بعد أن عرض العراق حقوله للتطوير من قبل شركات عالمية"، لافتا إلى أن "صادرات النفط العراقية ستكون بنسبة ٩٥٪ من الموانئ الجنوبية".

ويسعى العراق من خلال تطوير حقوله النفطية وعرضها على الشركات العالمية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يوميا، في غضون السنوات الست القادمة، والى ١٢ مليون برميل يوميا بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني.

يذكر أن العراق يصدر نفطه الخام من ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي، فضلا عن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، فيما يتم التصدير بالشاحنات الحوضية إلى الأردن وتراوحت صادرات العراق النفطية خلال العام الماضي بين مليون و٦٠٠ إلى مليون و٨٠٠ ألف برميل شهريا.

في غضون ذلك أعلن مدير مصفى النجف ليث الغراوي عن أن زيادة في نسبة إنتاجه لعام ٢٠١٠ وصلت إلى ٨٠٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٩ لجميع المشتقات النفطية. وقال الغراوي لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) ان "المصفى أنتج في عام ٢٠١٠ ما مقداره ١٥٣,٥ مليون لتر من مادة الكاز، في حين بلغ انتاجه عام ٢٠٠٩ ما مقداره ٨٥,٢ مليون لتر"، مبينا أن "الزيادة تجاوزت ٦٨ مليون لتر، أي بنسبة ٨٠ ٪".

وأضاف إن "إنتاج النفط الأبيض بلغ ٥. ٨٥ مليون لتر مقارنة مع ٥٠,٢٢٥,٠٠٠ لتر في ٢٠٠٩، أما كميات النفط الأسود المنتجة فبلغت٤٥٢,٦٥٠,٠٠٠ لتراً، مقابل ٢٥٤,٢٤٣,٠٠٠ لتر لعام ٢٠٠٩".

وأوضح أن "الزيادة كانت بنسبة ٧٠ ٪ للنفط الأبيض و٧٨ ٪ للنفط الأسود "مشيرا إلى أن "إنتاج النفط في المصفى خلال ٢٠١٠ وصل إلى ١٦٢,١٢٥,٠٠٠ لتر بزيادة تجاوزت الـ ٨٤ مليون لتر مقارنة مع عام ٢٠٠٩ الذي كان الإنتاج فيه ٧٧,٦٥٥,٠٠٠ لتر".

وكانت شركة مصافي الوسط في وزارة النفط قد افتتحت وحدة التكرير الأولى لمصفى النجف في السابع من تشرين الأول ٢٠٠٧ وشهد يوم ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨ افتتاح وحدة التكرير الثانية، فيما تم افتتاح الوحدة الثالثة عام ٢٠٠٩.

وتنتج كل وحدة تكريرية من الوحدات الثلاثة ١٠ آلاف لتر يوميا، ويعتمد المصفى على أنبوب استراتيجي لتغذيته بالنفط الخام من حقول عدة.

إلى ذلك كشف مجلس محافظة واسط، أن مجموع إيرادات الساحة الحدودية لمنفذ زرباطية بلغت أكثر من ستة مليارات دينار عراقي خلال ١٧ شهراً، مبينا أن أكثر هذه الإيرادات تم إنفاقها كمساعدات إنسانية وإنشاء مشاريع تخدم أبناء المحافظة.وقالت رئيسة اللجنة المالية في المجلس آلاء إسماعيل الحاجم لـ"السومرية نيوز"، إن "مجموع الإيرادات المتحققة لصالح المجلس من الساحة الحدودية في منفذ زرباطية بلغت ستة مليارات و٢٤٦ مليونا و٧٦٩ ألف دينار عراقي، خلال الفترة ما بين الأول من آب لعام ٢٠٠٩ وحتى الحادي والثلاثين من كانون الأول ٢٠١٠"، مبينة أن "هذه المبالغ تدخل ضمن حساب مصرفي يطلق عليه اسم صندوق دعم واسط".

وأضافت الحاجم أن "نحو ملياري دينار عراقي تم إنفاقها لصالح لجنة الصحة والبيئة، التي قدمت مساعدات إلى بعض الحالات المرضية، حيث قامت بإرسال العديد من المرضى للعلاج في الهند وتركيا والأردن وإقليم كردستان على نفقة مجلس المحافظة"، مشيرة إلى أنه "تم صرف مبالغ أخرى إلى الأسر الفقيرة والمتعففة والأيتام، فضلا عن إنشاء مشاريع تخدم أبناء المحافظة في مجالات الزراعة والرياضة والثقافة وغيرها".

يذكر أن الساحة الحدودية في منفذ زرباطية هي عبارة من مساحة من الأرض بمقدار ٥٠ دونم، تستخدم لوقوف الشاحنات المحملة بالسلع والبضائع، التي يتم تبادلها بين التجار العراقيين والإيرانيين، حيث يتم استيفاء رسوم عن هذه الشاحنات بنسب مختلفة تبعا لنوع البضاعة وحجم الشاحنة أيضا.

متخصصون يدعون إلى حماية "البيوت المحمية" من منافسة المحاصيل الزراعية المستوردة

□ بغداد/ هشام الركابي

دعا مختصون في الشأن الزراعي الحكومة الجديدة إلى إيلاء الاهتمام بقطاع الزراعة خلال العام الحالي، مؤكدين أن استمرار سياسة استيراد الفواكه والخضراوات التي يقوم بها بعض التجار من دول الجوار، ستعرقل الجهود المبذولة للنهوض في هذا القطاع، إذ أنها تتعارض مع سياسة توسيع المساحات الخضراء، والاستفادة القصوى من غلة الأرض الزراعية.

وقال الاكاديمي علي طالب في كلية الزراعة: إن الإمكانات المحلية لزراعة الفواكه والخضراوات أصبحت ممكنة في مواسم السنة كافة، بعد إدخال تقنية البيوت المحمية إلى البلاد.

وأضاف في تصريح لـ(المدى): دخل الإنتاج الزراعي العراقي في دوامة التخبط عقب حرب ٢٠٠٣، اذ أن غلة الأرض تدنت كثيرا نتيجة قلة المبيدات الزراعية وارتفاع أسعار الأسمدة، فضلا عن نقص كميات المياه المطلقة من تركيا إلى العراق، وهذا الأمر أدى إلى الاستيراد المفرط للفواكه والخضراوات من دول الجوار سواء من تركيا و إيران وسوريا والأردن، الأمر الذي أصبح نمطا اعتياديا في الاستيراد والاستهلاك على حساب قطاع الزراعة المحلي.

وتابع طالب: هناك تقنية تم العمل بها مؤخرا في العراق، وهي البيوت المحمية، أو ما تسمى الزجاجية، فإنتاجها كبير جدا ومحاصيلها تغطي نسبا لا بأس بها من الاستهلاك المحلي لمزروعات في غير موسمها، ما يدعو إلى تقليل الاستيراد أو وقفه مقابل استهلاك المواطن لهذه المحاصيل الزراعية.

وأشار إلى أن استمرار الاستيراد سيؤدي إلى فشل هذه التجربة، باعتبار أن أسعار الخضراوات والفواكه المستوردة اقل نسبيا من مثيلتها العراقية، وبالأخص المزروعة في البيوت المحمية، لذا من الضروري وقف عمليات الاستيراد والاعتماد على المنتج المحلي دعما للزراعة العراقية.

وتدنى الإنتاج الزراعي العراقي بالأخص في محافظة ديالى التي سيطر الإرهابيون على اغلب المزارع فيها، واتخذوها منطلقا لتنفيذ العمليات الإرهابية في المحافظة، فضلا عن أن المسلحين سيطروا قبل سنوات على الطرق المؤدية من ديالى إلى العاصمة، وانتشرت عصابات التسليب والقتل، ما أدى إلى أن تكون سلة العراق الغذائية، وهي محافظة ديالى إلى أن تصبح أراضيها بورا، ويتدنى الإنتاج الزراعي على العموم، الأمر الذي دفع ببعض التجار إلى استيراد المحاصيل الزراعية من خارج البلاد، لتغطية النقص الحاصل في المزروعات والطلب المتزايد عليها من المستهلكين.

خليل جاسم ويمتلك العديد من المزارع في محافظة بابل قال: أعلنت الحكومة أكثر من مرة أنها منعت استيراد بعض الأصناف من الفواكه والخضراوات، وبالأخص فترة جني مثيلاتها في المزارع العراقية دعما لها ولعدم الإضرار في المنتج العراقي، معتقداً أن ذلك يعد قرارا جيدا.

واضاف جاسم : أرى أن الدعم يكون من خلال تفعيل دور اللجان الفلاحية وتنسيقها مع وزارة الزراعة، فنحن أصحاب المزارع الكبيرة نتأثر كثيرا بوجود آفة زراعية ما تضرب أشجارنا، فهي تفتك بالزرع من جهة وتؤدي إلى خسائر كبيرة وفقدان العشرات من العوائل لمصادر رزقها، واغلبهم من الفلاحين الذين لا يملكون عملا سوى الزراعة في أراضينا.

وتابع جاسم: نحن ننتظر من الحكومة دعما يبدأ من توفير مبيدات زراعية وأسمدة بأسعار مدعومة، وينتهي بإيقاف الاستيراد الذي اثر بشكل كبير على تصريف محاصيلنا الزراعية، وفي مجمل الأمر، لو تحسن الإنتاج الزراعي العراقي، فأن هناك تقدما ملحوظا سيشهده قطاع الزراعة وسينعكس على تحسن مدخولات المواطنين المادية، وتحسنا في البيئة والتقليل من الأراضي الجرداء التي بدأت تزحف نحو المدن، نتيجة انحسار الأراضي الخضر المزروعة.

مصدر: البصرة ستشهد حضوراً فعّالاً للقطاع الخاص عام ٢٠١١

□ البصرة / وكالات

أكد مسؤول اقتصادي محلي في محافظة البصرة أن الربع الأول من العام ٢٠١١ سيشهد حضوراً أفضل للقطاع الخاص في مساندة الاقتصاد الوطني.

وقال رئيس إتحاد رجال الأعمال في البصرة صبيح الهاشمي لـ(وكالة أنباء الإعلام العراقي/ واع) أن "أرضيّة التعاطي في العلاقة المهنيّة بين القطاع الخاص والحكومة المحليّة وهيئة استثمار المحافظة أخذت بُعداً جديداً بعد أن كانت العلاقة في الفترة الماضيّة تشوبها حلقات من عدم الوضوح والنظرة السلبيّة لإتحاد رجال الأعمال الذي يعني بتفعيل دور القطاع الخاص" مشيرا الى "تشكيل لجان متعدّدة تضم ممثلين عن الحكومة المحليّة وهيئة الاستثمار الى جانب إتحاد رجال الأعمال كثمرة للرؤية الجديدة التي تؤكد الانسجام بين أطراف المعادلة بهدف تفعيل دور القطاع الخاص وتنشيطه دعماً للاقتصاد الوطني".

وأوضح أن "إتحاد رجال الأعمال لديه اتصالات مع العديد من الشركات العربية والأجنبية التي تسعى لدخول مجال الاستثمار والعمل في البصرة ولاسيما بعد الرسالة الواضحة والايجابية التي تلقتها تلك الشركات بشأن إمكانية الاستثمار في المدينة من خلال نجاح لمعارض الخمس التي احتضنتها المحافظة في العام ٢٠١٠ بمشاركة العشرات من الشركات المصرية والإيرانية والتركية والهندية".

في غضون ذلك أعلن مصدر في لجنة التنمية الاقتصادية في مجلس البصرة أن العمل مستمر بمشروع ميناء الفاو الكبير جنوب البصرة على الرغم من أن العمل فيه يواجه بعض المعوقات.

وقال المصدر للوكالة الاخبارية للأنباء السبت ان هناك أنباء ترددت بشأن احتمالية توقف العمل بمشروع ميناء الفاو الكبير وهي غير دقيقة إذ أن العمل يتواصل بالمرحلة الأولى للمشروع الاقتصادي الحيوي حيث أن العمل ينصب حاليا بمسوحات الأرض وتحت الماء في المقتربات المؤدية لموقع الميناء بهدف الكشف عن المخلفات والمقذوفات الحربية تأهبا لرفعها من أجل تنفيذ المشروع في الوقت المحدد.

وأضاف المصدر أن العمل في المشروع يواجه بين الفينة والأخرى بعض المعوقات إلا أنها لم تقف حاجزا امام مسيرة العمل ويبقى التمويل المالي للمشروع هو الأبرز بين معوقات العمل، فضلا عن تداعيات تتعلق بقرارات الحكومة الاتحادية وستشهد الفترة القليلة المقبلة تحقيق تقدم في عمل المشروع الحيوي الذي سيختصر المسافة بين الشرق والغرب إلى جانب التخفيض في كلف النقل البحري بين العراق ودول العالم.

إلى ذلك قال مصدر في ديوان محافظة البصرة أن الحكومة المحلية وقعت عقدا لإنشاء ثماني محطات لتوزيع الطاقة الكهربائية مع إحدى الشركات الفرنسية بكلفة ٣٢ مليار دينار ضمن ميزانية تنمية الأقاليم.

وأضاف المصدر للوكالة الإخبارية للأنباء: إن الحكومة المحلية وقعت عقداً مع شركة شنايدر اليكترك الفرنسية يقضي بإنشاء محطات جديدة لتوزيع الطاقة الكهربائية وستكون شبكات التوزيع ستكون قادرة على إنتاج طاقة إضافية مقدارها ٢٠٠٠ ميغاواط سيسهم بتقليل الضغط على محطات وشبكات التوزيع الحالية.

وأشار المصدر الى ان شركة شنايدر التي وقت العقد مع الحكومة المحلية ستنجز المشروع بعد ثمانية أشهر إذ سيتم نصب محطات فرنسية المنشأ تتميز بنوعيتها ذات الكفاءة والمتانة المعروفة التي تشتهر بها الشركة بين الشركات العالمية.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٢٥٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٠٠٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٨,٠٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٥,٠٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٧٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٤٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠